بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يسرني ان اعرض على مجلسكم الموقر ابرز ملامح قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2013 اللذين تم اقرارهما بقانونين مؤقتين وذلك لدواع ومبررات في غاية الأهمية. ومن ابرز هذه المبررات الاسراع في تنفيذ جملة من المشاريع الرأسمالية الجديدة المتفق على تمويلها من منحة صندوق التنمية الخليجي الامر الذي من شأنه الانعكاس ايجابياً على دفع وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة. ويأتي هذان القانونان ليجسدا مضامين البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الذي تبنته الحكومة بهدف التصدي بفاعلية للتحديات التي تواجه اقتصادنا الوطني وفي مقدمتها اختلالات قطاع المالية العامة التي تزايدت بشكل لافت خلال السنوات القليلة الماضية. فتصويب الاوضاع المالية ، من دون ادنى شك، يؤسس لاقامة دعائم راسخة لدفع وتيرة النمو لاقتصادنا الوطني ويرسي قواعد ثابتة لمتطلبات التنمية الحقيقية في سائر محافظات المملكة الامر الذي من

شأنه الاسهام في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، هاتان المشكلتان اللتان، كما تعلمون ، ما زالتا تتصدران مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية منذ فترة طويلة .

السيدات والسادة الكرام

ان موازنة عام 2013 تفتح الباب واسعاً امام اقتصادنا الوطني للسير بخطى ثابتة في المسار الايجابي المنشود، فقانون الموازنة لهذا العام يتسم بدرجة عالية من الشفافية وينطلق من معطيات واقعية بعيدة عن المبالغة ويتصف بادراك عميق لأمانة المسؤولية تجاه مصلحة الوطن وامنه واستقراره وتحصين منعة اقتصادنا الوطني ضد الصدمات والمؤثرات الخارجية. هذا اضافة الى أن هذا القانون يؤسس ويطمح للوصول الى موازنة صحية خالية من التشوهات ترسخ مبدأ الاعتماد على الذات بشكل واضح وتعزز البيئة الاستثمارية المحلية وتقوي شبكة الامان الاجتماعي من خلال تبني اسلوب إيصال الدعم لمستحقيه عوضاً عن اسلوب دعم السلع الى جانب تأمين متطلبات العيش الكريم لمواطننا العزيز من خلال اقامة المشاريع التنموية وتوزيع مكاسب وثمار التنمية بعدالة في مناطق المملكة كافة.

وضمن هذا السياق ، فان قانون موازنة عام 2013 الذي يستند الى الاطار الاصلاحي متوسط المدى يهدف الى تخفيض عجز الموازنة بشكل تدريجي وترشيد الانفاق العام وخاصة الجاري منه والتركيز على الانفاق الرأسمالي وتوجيهه نحو المشاريع التنموية التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية في محافظات المملكة كافة.

وقبل أن انتقل لبيان مرتكزات قانون موازنة عام 2013 والارقام المتعلقة بالايرادات والنفقات، أرى من المناسب أن اقدم لكم ايجازاً سريعاً لابرز التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها المملكة خلال عام 2012. فقد سجل اقتصادنا الوطني خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2012 نمواً حقيقياً بنسبة 2.8% مقارنة مع 2.4% لنفس الفترة من عام 2011، ويتوقع ان يبلغ 3% لعام 2012 كاملاً. في حين بلغ معدل التضخم نحو 4.8% مقارنة مع 4.4% في عام 2011. أما عجز الحساب الجاري فيتوقع أن يرتفع لتصل نسبته الى الناتج الى 17% مقارنة مع 12% في عام 2011 وذلك جراء الارتفاع الملحوظ في فاتورة مستوردات النفط الخام والمشتقات النفطية خلال عام 2012. وعلى صعيد المالية العامة، فقد سجلت

الايرادات المحلية في عام 2012 وفقاً لارقام اعادة التقدير نمواً عن مستواها في العام السابق بنسبة 13.2% ، في حين سجلت النفقات العامة نمواً بنسبة 3.7%. وعليه فقد انخفض العجز قبل المنح في عام 2012 بمقدار 305 مليون دينار عن مستواه في العام السابق ولتهبط بذلك نسبته للناتج المحلي الاجمالي الى 10.4% مقارنة مع 12.7% من الناتج في عام 2011. في المقابل ، من المتوقع أن يرتفع صافي الدين العام الى ما نسبته 74.5% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع 65.4% في عام 2011

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد استندت تقديرات موازنة عام 2013 الى جملة من المرتكزات وذلك على النحو التالي:

1- الالتزام بتطبيق البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الهادف الى تمكين الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات

الاقتصادية والسياسية الإقليمية منها والدولية. وتقتضي الاولويات الوطنية في المرحلة الحالية تحقيق الاستدامة المالية من خلال تخفيض العجز المالي والمديونية العامة والوصول بهما الى مستويات آمنة وبما يكفل تدعيم أركان الاستقرار الاقتصادي وتحسين موقع الاردن على الخارطة الاستثمارية العالمية وتعزيز الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني في الاسواق المالية والدولية.

2- تعزيز شبكة الامان الاجتماعي من خلال ايصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط بدلاً من اسلوب الدعم المباشر للمشتقات النفطية وذلك بهدف ضمان الحياة الكريمة للفئات الفقيرة وبما يكفل تقوية الطبقة الوسطى التي تعتبر الركيزة الاساسية لانجاح عملية الاصلاح الشامل في المملكة.

3- الاعتماد بصورة أكبر على ايراداتنا المحلية في تغطية نفقاتنا الجارية جنباً الى جنب مع رفع سوية الانفاق العام وتحسين مستوى انتاجيته بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتوزيع مكاسب التنمية على مختلف محافظات المملكة. هذا فضلاً عن تكثيف الجهود تجاه تعميق اعتماد

الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليل اعتمادها على دعم الخزينة العامة.

4- التركيز على المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وذات الاولوية الوطنية وخاصة المتعلقة بقطاعات الطاقة والمياه والنقل وتنمية المحافظات ورصد المخصصات اللازمة لها بما في ذلك المشاريع الرأسمالية الجديدة المرتبطة بحصول المملكة على منح خارجية.

5- تعزيز اركان البيئة الاستثمارية المحلية من خلال استكمال التشريعات الهادفة الى تحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الخارجية بما يؤدي الى زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية وبما ينسجم مع احتياجات المواطنين في سائر انحاء المملكة من جهة ويضمن تخفيف الاعباء المالية عن الموازنة العامة من جهة اخرى.

6- ترسيخ مفاهيم المتابعة والتقييم والمساءلة لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة وتعظيم المنافع والعوائد الاقتصادية والاجتماعية في سائر محافظات المملكة وبما يكفل النهوض بمستوى معيشة المواطنين وتخفيف الاعباء عن كاهلهم وذلك في اطار تعميق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن الاطار متوسط المدى .

7- المتابعة الحثيثة لتطورات الدين العام بالارقام المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وتبني خطة زمنية واضحة المعالم لادارته والحفاظ على مستوياته ضمن الحدود الآمنة وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة السير بخطى راسخة على طريق الاصلاح المالي بشكل خاص والاقتصادي على وجه العموم وعلى نحوٍ يؤدي الى تخفيض كلف الاقتراض الداخلي والخارجي.

8- تخصيص الموارد المالية المتاحة بما يكفل توزيع ثمار التنمية على سائر محافظات المملكة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وبما يعكس

تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية في كل محافظة من محافظات المملكة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

كما استندت تقديرات النفقات والايرادات في كل من قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية الى الفرضيات والاجراءات المالية التالية:

1- عدم اصدار ملاحق موازنة الا في الحالات ذات الضرورة القصوى.

2- ايصال الدعم لمستحقيه بدلاً من دعم المشتقات النفطية مع الاستمرار في دعم مادتي الخبز والاعلاف.

3- ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر، وذلك من خلال جملة من التدابير من ابرزها:

- مراقبة ومتابعة حركة السيارات الحكومية وتكليف جهاز الأمن العام بمتابعة ذلك الامر الذي يسهم في ترشيد وضبط الإنفاق الحكومي.

- منع استخدام السيارات الحكومية ذات الدفع الرباعي وشطب السيارات التي يزيد عمرها على 20 سنة والسيارات ذات السعة التي يزيد حجمها على 3000 CC.

- تشجيع استخدام وسائل ومعدات الطاقة المتجددة واعفائها من ضريبة المبيعات وتنفيذ المشاريع الريادية الموفرة للطاقة.

- الإطفاء المبرمج لإنارة الشوارع الخارجية بعد منتصف الليل وتخفيضها الى نسبة 50 بالمائة.

- توفير 600 الف مصباح موفر للطاقة لتوزيعها على الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية بهدف ترشيد الطاقة.

- الحد من استضافة الوفود الرسمية والتقيد بتعرفة اسعار الوجبات والمنامة في الفنادق والمطاعم للوفود الرسمية.

- الحد من سفر الوفود واللجان الرسمية للخارج وتقليص عدد اعضائها والاستعانة بالسفارات الاردنية للمشاركة في الاجتماعات.

- عدم تحمل الخزينة لأية نفقات تعزية او تهان.

- الحد من استئجار المباني الحكومية الا للضرورة.

- تسهيل اجراءات ترخيص الدراجات النارية بهدف توفير كلفة استخدام الوقود.

- تطبيق جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اجراءات فنية لتخفيض استهلاك الماء والكهرباء والمحروقات.

- تقيد جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتسديد الفواتير المستحقة عليها للنفقات التشغيلية ولا سيما المتعلقة بالكهرباء والماء خلال نفس العام وعدم تأجيلها للعام اللاحق.

4- ضبط التعيينات بكافة اشكالها في جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفي جميع الدرجات والفئات الوظيفية وفي مقدمتها الفئة العليا والفئات الاولى والثانية والثالثة، والاستفادة من الفائض لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في تلبية احتياجاتها . وفي حال الضرورة القصوى للتعيين ينبغي الحصول على موافقة مجلس الوزراء مسبقاً.

5- الاستمرار بسياسة وقف شراء السيارات والاثاث وتخفيض شراء اجهزة التصوير والات الطباعة واللوازم المكتبية واجهزة الحاسوب.

6- دمج المؤسسات والغاء بعضها وتخفيض عددها وذلك من خلال اصدار قانون خاص لدمج الهيئات والمؤسسات المتشابهة وبحيث يكون هذا القانون مرجعية قانونية لالغاء ودمج المؤسسات المتشابهة وبشكل يمكن الحكومة من سرعة اجراءات الدمج وذلك حسب برنامج اعادة هيكلة الجهاز الحكومي.

7- اخضاع العاملين في المؤسسات الحكومية المستقلة التي اخضعت لنظام الخدمة المدنية للتأمين الصحي المدني اعتباراً من مطلع عام 2013 واعادة النظر بكافة المزايا الاخرى التي تعتبر عبئاً على موازناتها خاصة التأمين على الحياة.

8- استكمال تنفيذ المبادرة الملكية السامية لانشاء صندوق تنمية المحافظات وبالتعاون مع القطاع الخاص ورصد المخصصات المطلوبة لعامي 2013 و 2014.

9- تنفيذ قرار مجلس الوزراء بخصوص انجاز مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وفقاً للبرنامج الزمني وذلك بهدف ايجاد فرص عمل للقوى العاملة الاردنية والعمل على احلالها محل العمالة الوافدة.

10- تعديل قانون الاستملاك بهدف الوصول الى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تكبد الخزينة العامة أعباءً مالية ثقيلة.

11- عدم جواز إجراء الاوامر التغييرية على المشروعات المحال عطاءاتها استناداً الى نظام الاشغال الحكومية ونظام اللوازم العامة إلا بعد الحصول على مستند التزام حسب الاصول ، وما يترتب على ذلك من ضرورة تعديل التشريعات الناظمة لذلك .

12- وضع أسس وضوابط واضحة وشفافة للاستفادة من المعالجات الطبية بحيث تقتصر على الشرائح غير المقتدرة من المواطنين غير المؤمنين صحياً.

13- رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع الرأسمالية المتفق عليها ضمن اطار المنحة المقررة من دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية

السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر) وبحيث يتم الصرف على تلك المشاريع بالقدر الذي يرد من هذه المنح.

14- تعديل قانون ضريبة الدخل بحيث يتم اعتماد مبدأ التكليف التصاعدي.

15- مكافحة التهرب والتجنب الضريبي الى جانب تقليص المتأخرات الضريبية وفق استراتيجية واضحة.

16- ضبط الاعفاءات الضريبية وحصرها في الاعفاءات المنصوص عليها في القوانين والاتفاقيات المبرمة.

17- زيادة عوائد التعدين على الموارد الطبيعية والغاء الاعفاءات الواسعة وخاصة الفوسفات.

18- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها مع الصندوق الخليجي للتنمية والدول المانحة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وتأسيساً على كل ما تقدم، أرجو أن اقدم لحضراتكم خلاصة موجزة لتقديرات موازنة عام 2013 وذلك على النحو التالي :

1- **يتوقع أن تبلغ الايرادات المحلية** في عام 2013 حوالي 5296 مليون دينار مسجلة نمواً عن مستواها المعاد تقديره لعام 2012 بنحو 11.4% ، مقارنة مع نمو نسبته 13.2% في عام 2012 . ويأتي الارتفاع المتوقع في عام 2013 ليعكس مستوى النمو الاقتصادي المتوقع بالاسعار الجارية خلال العام القادم والبالغة نسبته 9.2%، اخذين بعين الاعتبار ان تنمو الايرادات الضريبية بنسبة 9.6% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2012 والايرادات غير الضريبية بنسبة 16.2%. ويكمن السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع الى توقع زيادة عائدات التعدين من الفوسفات ورسوم تصاريح العمل والاقامة.

2- **المنح الخارجية** : قدرت أن تبلغ نحو 850 مليون دينار وهي جميعاً منح مؤكدة تعززها اتفاقيات موقعة بين المملكة وجميع الاطراف المانحة موزعة بواقع 657 مليون دينار من صندوق التنمية الخليجي و 193 مليون دينار من الدول المانحة و في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي . وفي هذا المجال ، اتوجه بالشكر الجزيل لاشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي على دعمهم للمملكة والى الدول المانحة الاخرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي واليابان.

3- **النفقات الجارية** : قدرت النفقات الجارية بنحو 6210 مليون دينار مسجلة انخفاضاً عن مستواها المقدر لعام 2012 بنحو 434 مليون دينار أو ما نسبته 6.5%، وعن مستواها المعاد تقديره بنحو 131 مليون دينار أو ما نسبته 2.1% . ويعود الفضل في هذا الانخفاض الى جملة التدابير والاجراءات الاصلاحية المتخذة هذا العام لترشيد الانفاق الجاري وفي مقدمتها ازالة الدعم عن المحروقات واستبداله بدعم الشرائح المستحقة لهذا الدعم من المواطنين . وقد جاء هذا الانخفاض على الرغم من ارتفاع فاتورة

فوائد الدين العام التي زادت في عام 2013 بنحو 216 مليون دينار عن مستواها في عام 2012 جراء ارتفاع رصيد الدين العام مقروناً بارتفاع اسعار الفوائد محلياً وعالمياً مما اصبح يشكل استنزافاً كبيراً لمواردنا المالية المحدودة. هذا الى جانب ارتفاع فاتورتي الرواتب والتقاعد بسبب النمو الطبيعي وعلاوة الـ 15% للمعلمين جراء عملية اعادة هيكلة الرواتب . وكذلك تخصيص 300 مليون دينار للدعم النقدي لتعزيز شبكة الامان الاجتماعي.

4- **النفقات الرأسمالية** : قدرت النفقات الرأسمالية لعام 2013 بنحو 1246 مليون دينار متجاوزة مستواها المعاد تقديره لعام 2012 بنحو 541 مليون دينار أو ما نسبته 76.7% . ويأتي هذا الارتفاع غير المسبوق ليجسد مضامين واهداف برنامج الاصلاح الوطني واقعاً محسوساً نظراً لما لهذا النوع من الانفاق من أهمية بالغة في تسريع دوران عجلة النشاط الاقتصادي وفي الاسهام بشكل فعال في تحقيق الاستدامة لعملية التنمية في المملكة.

وقد اولت موازنة عام 2013 قطاعات الطاقة والمياه والنقل وتنمية المحافظات على وجه الخصوص اهتماماً اكبر، ويتوقع أن يفضي الانتهاء من تنفيذ سلسلة المشاريع الجديدة في هذه القطاعات بشكل ايجابي على اوضاع اقتصادنا الوطني خلال المدى المتوسط وعلى إيجاد فرص عمل جديدة ومتجددة للمواطنين وتقليص حدة المؤثرات الخارجية السلبية التي قد تنجم عن التقلبات في امدادات واسعار النفط الخام والغاز والتي عانت منها المملكة خلال السنوات الاخيرة بشكل ملحوظ.

ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن زيادة مخصصات المشاريع الرأسمالية في موازنة عام 2013 بهذا الحجم الكبير لم تكن لتتحقق لولا المبالغ التي تم توفيرها من ازالة دعم المحروقات الذي كان جانب كبير منه يذهب لغير المستحقين .

5- **اجمالي النفقات** : وترتيباً على ما تقدم بلغ اجمالي النفقات حوالي 7456 مليون دينار وبارتفاع مقداره 410 مليون دينار أو ما نسبته 5.8% وهي نسبة أقل من نسبة النمو المتوقعة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار

الجارية والبالغة 9.2% الامر الذي ترتب عليه انخفاض نسبة اجمالي النفقات الى الناتج الى 30.8% مقابل 31.8% في عام 2012.

6- **عجز الموازنة العامة** : وتاسيساً على التطورات في جانبي الايرادات والنفقات، يتوقع أن يهبط عجز الموازنة العامة بعد المنح الخارجية الى 1310 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع 1673 مليون دينار أو ما نسبته 7.6% من الناتج في عام 2012.

أما العجز قبل المنح ، فيتوقع أن ينخفض الى 2160 مليون دينار أو ما نسبته 8.9% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع 2293 مليون دينار أو ما نسبته 10.4% من الناتج في عام 2012. وهذا المؤشر يعتبر المعيار الحقيقي لقياس مدى كفاءة الحكومة في تنفيذ خططها وبرامجها الاصلاحية.

أما فيما يتعلق بتقديرات قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2013 فكانت على النحو التالي :

1- **إجمالي الإيرادات:** قدر مجموع الإيرادات للوحدات الحكومية لعام 2013 بنحو (763) مليون دينار مقابل (353) مليون دينار معاد تقديره في عام 2012.

2- **إجمالي النفقات:** قدر اجمالي النفقات للوحدات الحكومية في عام 2013 بنحو (1881) مليون دينار موزعاً بواقع (1138) مليون دينار للنفقات الجارية و(743) مليون دينار للنفقات الرأسمالية وذلك مقارنة مع اجمالي نفقات بلغ (1536) مليون دينار معاد تقديره لعام 2012.

ويكمن السبب الرئيسي وراء ارتفاع نفقات الوحدات الحكومية في عام 2013 في زيادة النفقات الرأسمالية لكل من مشاريع شركة السمرا لتوليد الكهرباء ومشروع جر مياه الديسى/ سلطة المياه. هذا بالاضافة الى ارتفاع عدد من بنود النفقات الجارية ولا سيما بند فوائد الديون لكل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه وشركة مياه اليرموك . هذا فضلاً عن ارتفاع النفقات التشغيلية الناجمة بصورة اساسية عن ارتفاع كلفة ضخ المياه لدى سلطة المياه وشركات المياه الاخرى جراء ارتفاع فاتورة الكهرباء.

وترتيباً على كل ما تقدم، قدر صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام 2013 بحوالي (1117) مليون دينار مقابل (1183) مليون دينار في عام 2012. واذا ما تم استبعاد عجز شركة الكهرباء الوطنية البالغ (889) مليون دينار ، فان صافي العجز ينخفض الى (228) مليون دينار فقط.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وقبل أن اختتم حديثي ، اجد لزاماً علىّ أن أُشير الى أن النظرة المتمعنة في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2013 تكشف عن جملة من المؤشرات الايجابية على صعيد تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات. ويتسنم قائمة هذه المؤشرات الايجابية في عام 2013 ارتفاع نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية التي من المتوقع أن تصل الى 85.3% مقابل 75% في عام 2012 ولتواصل ارتفاعها خلال السنوات اللاحقة لتبلغ 90.7% في عام 2015 .

وضمن هذا السياق، فإن موازنة عام 2013 التي تنفرد عن موازنات المملكة خلال السنوات السابقة بميزة تراجع النفقات الجارية بنسبة 2.1% عن العام الماضي والارتفاع غير المسبوق في النفقات الرأسمالية بنسبة 76.7%، قد اظهرت ارتفاعاً ملحوظاً في الاهمية النسبية للنفقات الرأسمالية الى اجمالي النفقات من 10% في عام 2012 الى 16.7% في عام 2013 ولترتفع بذلك نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي من 3.2% في عام 2012 الى 5.1% في عام 2013. في المقابل انخفضت نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات الى 83.3% مقارنة مع 90% في عام 2012. وهذا بدوره أدى الى تخفيض نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي من 28.6% في عام 2012 الى 25.7% في عام 2013. ويتوقع لهذه النسبة انسجاماً مع اهداف البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي ان تسجل المزيد من الانخفاض خلال السنوات اللاحقة لتصل الى 24.3% في عام 2015. وترتيباً على ذلك ، من المتوقع ان تنخفض نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بواقع نقطة مئوية سنوياً خلال السنوات 2013-2015 من 31.8% في عام 2012 الى 30.8% في عام 2013 ثم الى 28.7% في عام 2015. وهذا مؤشر ايجابي يدل

على ان مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يتوقع ان تسجل ارتفاعاً خلال السنوات اللاحقة.

وفي هذا الصدد، من المناسب الاشارة الى أن ارتفاع الانفاق الرأسمالي يدل دلالة واضحة على ان التوجه الحكومي يرمي الى تحفيز النشاط الاقتصادي باعتبار أن هذا النوع من الانفاق يعتبر المحرك الرئيسي لعجلة النشاط الاقتصادي والمشغل للايدي العاملة الاردنية والمحفز لحركة التصدير الوطني.

كما اود التأكيد على أن موازنة عام 2013 تعتبر لبنة اساسية في البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الهادف الى تحقيق جملة من الاهداف المحورية يأتي في الصدارة منها استعادة التوازن للمالية العامة وتحفيز النمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني بحيث ينعكس ايجاباً على سائر مناطق المملكة وبمعدلات مرتفعة تؤدي الى زيادة فرص العمل الجديدة والمتجددة لقوانا العاملة وتفضي الى تعميق نهج الاصلاح الاقتصادي الشامل في المملكة الذي يكفل تخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل وبما يضمن تعظيم كفاءة الانفاق العام وزيادة انتاجيته بهدف

الحفاظ على استدامة الاستقرار المالي والنقدي في المملكة الذي يعتبر الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي المستدام.

ختاماً، أرجو من الله العلي القدير أن تتكلل مساعينا وجهودنا للاصلاح في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالنجاح والتوفيق لتحقيق ما نصبو اليه من تقدم وازدهار لاردننا الغالي في ظل الراية الهاشمية الخفاقة بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير المالية

د.أمية صلاح طوقان